الأمم المتحدة
E/HLPF/2018/2/Add.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 April 2018
Arabic
Original: English

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٩-١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨

الإسهام المقدم من الدورة الخامسة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة

مذكرة من الأمانة العامة

تحيل الأمانة العامة طيه الإسهام المقدم من الدورة الخامسة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، التي عُقدت في بانكوك في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

160518 150518 18-06867 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الدورة الخامسة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة

[الأصل: بالإنكليزية والروسية والصينية والفرنسية]

١ - عُقدت الدورة الخامسة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في بانكوك في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨.

٢ - وحضر الدورة أكثر من ٧٥٠ مشاركاً، منهم ممثلون عن الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، وكيانات أخرى.

٣ - وحضر المنتدى ممثلون عن أعضاء اللجنة التاليين والأعضاء المنتسبين لها: الاتحاد الروسي؛ وأذربيجان؛ وأرمينيا؛ وأستراليا؛ وأفغانستان؛ وإندونيسيا؛ وأوزبكستان؛ وإيران (جمهورية - الإسلامية)؛ وبابوا غينيا الجديدة؛ وباكستان؛ وبالاو؛ وبنغلاديش؛ وبوتان؛ وتايلند؛ وتركمانستان؛ وتوفالو؛ وتونغا؛ وتيمور - ليشتي؛ وجزر مارشال؛ وجمهورية كوريا؛ وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ وجورجيا؛ وساموا؛ وسري لانكا؛ وسنغافورة؛ والصين؛ وطاجيكستان؛ وفانواتو؛ وفرنسا؛ والفلبين؛ وفيجي؛ وفييت نام؛ وقيرغيزستان؛ وكازاخستان؛ وكمبوديا؛ وكيريباس؛ وماليزيا؛ وملديف؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ ومنغوليا؛ وميانمار؛ وناورو؛ ونيبال؛ والهند؛ وهونغ كونغ، الصين؛ واليابان. وحضر ممثلون عن إسرائيل وألمانيا والسويد وسويسرا ونيجيريا بصفة مراقبين.

٤ - وفي إطار البند ١ (أ) من جدول الأعمال، أدلى رئيس الدورة الرابعة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، السيد إحسان إقبال تشودري، وزير التخطيط والتنمية والإصلاح، باكستان، ببيان نيابة عن المكتب المعني بنتائج الدورة الرابعة للمنتدى. ووجه نائب الأمين العام للأمم المتحدة رسالة بالفيديو. وألقى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كلمة رئيسية وقدم لمحة عامة عن الدورة الخامسة للمنتدى. وأدلى ببيان أيضا كل من السيد دون براموديوناي، وزير خارجية تايلند، والسيدة جوان كارلينغ نيابة عن المجتمع المدني.

٥ - وفي إطار البند ١ (ب) من جدول الأعمال، انتخب المنتدى أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

(أ) الرئيسان المشاركان:

السيد ليفان دافيتاشفيلي (جورجيا)

السيد راجيف كومار (الهند)

(ب) نواب الرئيس:

السيد ألكسندر بيدريتسكي (الاتحاد الروسي)

السيد إحسان إقبال تشودري (باكستان)

السيد ثينلي نامغيل (بوتان)

السيد عزيزغيلدي أنامحمدوف (تركمانستان)

السيد جورج شارفاشيدزي (جورجيا)

السيدة فيمالوتوا كيكا إييميما ستوورز (ساموا)

السيد توجيدين جورازودا (طاجيكستان)

السيد ديفيد رانيبوك أديانغ (ناورو)

٦ - وفي إطار البند ١ (ج) من جدول الأعمال، اعتمد المنتدى جدول الأعمال التالي:

١ - افتتاح المنتدى:

(أ) البيانات الاستهلالية؛

(ب) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ج) إقرار جدول الأعمال.

٢ - المنظورات الإقليمية بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها.

٣ - تعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤ - مسائل أخرى.

٥ - استعراض مشروع تقرير المنتدى واعتماده.

٦ - اختتام المنتدى.

٧ - وفي إطار البند ٢ من جدول الأعمال، تناول فريق نقاش رفيع المستوى المنظورات والاتجاهات الإقليمية المتصلة بموضوع المنتدى، والممارسات السليمة، والتدخلات الفعالة لبناء القدرة على الصمود وتعزيزها في المنطقة.

٨ - وعُقدت مناقشةٌ عامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٧. وأُبلغ المنتدى بالتوصيات الرئيسية الصادرة عن خمس موائد مستديرة عقدت أثناء المنتدى، كانت قد أجرت استعراضا متعمقا لأهداف التنمية المستدامة ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٥، التي سيتم تناولها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبل المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي[(١)].

٩ - وفي إطار البند ٣ من جدول الأعمال، قامت بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية المتعلقة بدورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقودة في الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بعرض منظوراتها الوطنية بشأن التحديات والتقدم المحرز والإنجازات المحققة فيما يتصل بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبيان الدروس المستفادة من الاستعراض.

١٠ - وأُبلغ المنتدى بالتقدم المحرز فيما يتعلق بخريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ.

١١ - وقامت الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة ووكالات الأمم المتحدة بعرض منظوراتها بشأن الدور الذي تضطلع به الشراكات في المنطقة والإنجازات التي تحققها في التعجيل بوتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

(١) كامل موجزات اجتماعات المائدة المستديرة والتوصيات الصادرة عنها متاحة على الرابط التالي: www.unescap.org/intergovernmental-meetings/apfsd5.

١٢ - ولم تُناقش أي مسائل أخرى في إطار البند ٤ من جدول الأعمال.

١٣ - وفي إطار البند ٥ من جدول الأعمال، اعتمد المنتدى في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ هذا التقرير وموجز الرئيس عن المنتدى، الذي يرد في مرفق هذه الوثيقة.

١٤ - وصدرت دراسةٌ بعنوان ''التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في آسيا والمحيط الهادئ'' اشتركت في نشرها كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودراسةٌ بعنوان ''الشراكة من أجل التنمية المستدامة: المبادئ التوجيهية للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ'' أعدها معهد الدراسات المتقدمة للاستدامة التابع لجامعة الأمم المتحدة بالاشتراك مع اللجنة. وفي إطار الاحتفالات بيوم المياه العالمي لعام ٢٠١٨، نُظمت مناسبة إصدار منطقة آسيا والمحيط الهادئ ''تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم لعام ٢٠١٨: حلول لمسألة المياه قائمة على الطبيعة'' قام بتنسيقها البرنامج العالمي لتقييم المياه التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في إطار آلية الأمم المتحدة للمياه.

١٥ - وعُقدت مناسبات جانبية في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨[٢].

١٦ - ونُظمت المناسبات التحضيرية التالية: منتدى الشباب التحضيري لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة؛ ومنتدى شعوب آسيا والمحيط الهادئ من أجل التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨: الدفاع عن البيئة وإعادة تعريف مفهوم القدرة على الصمود — إجراءاتنا الجماعية من أجل العدالة الإنمائية؛ وحلقة العمل التدريبية الإقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ/برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن مؤشرات المستوطنات البشرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وحلقة العمل الإقليمية لسفارة السويد في تايلند/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن بناء القدرة على الصمود من خلال المشاركة؛ وحلقة عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ/معهد التنمية الخارجية بشأن عدم ترك أي أحد خلف الركب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وحلقة العمل التحضيرية الإقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة المخصصة للبلدان التي تقدم استعراضات طوعية وطنية من منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٧ - وخلص المنتدى إلى أنه ينبغي إطلاع اللجنة على هذا التقرير، بما في ذلك مرفقه، في دورتها الرابعة والسبعين، وعرضه على الحوارات العالمية بشأن التنمية المستدامة، بما في ذلك على وجه الخصوص المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبل المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨.

(٢) قائمة المناسبات الجانبية متاحة على الرابط التالي: www.unescap.org/events/apfsd-2018-side-events.

المرفق

موجز الرئيس عن المناقشات التي دارت في الدورة الخامسة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة

١ - كان موضوع الدورة الخامسة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة هو ''التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود''. وخلال المنتدى، شارك أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والهيئات الحكومية الدولية، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، في حوار بشأن المنظورات الإقليمية بشأن متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وناقش المنتدى أيضا سبل تعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المنطقة.

أولا - المنظورات الإقليمية بشأن موضوع الدورة الخامسة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة

٢ - خلال الدورة، نظر أعضاء فريق النقاش في التحديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تعترض تحقيق التنمية المستدامة وفي الاستجابات المؤسسية التي يجري تعميمها في المنطقة لتعزيز القدرة على الصمود أمام الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية، وتحسين سبل عيش الفئات السكانية الضعيفة، وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وجرت أيضاً مناقشة عوامل الخطورة الاجتماعية، مثل عدم المساواة بين الجنسين، وانعدام الحماية الاجتماعية، والتفاوت بين الريف والحضر، وعدم الشمول المالي وتنوع الأنشطة الاقتصادية.

٣ - وشدد المنتدى على أهمية المشاركة الشاملة لجميع أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك مشاركة الفئات السكانية المحرومة والمعرضة للمخاطر، ومشاركة الحكومة بجميع مستوياتها، بما فيها السلطات المحلية ودون الوطنية. ولاحظ المنتدى الجهود المبذولة في المنطقة لتحديد وتمكين الفئات السكانية الفقيرة والضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال، ولتعزيز القدرة على الصمود من خلال الاستراتيجيات وبرامج التوعية المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والصحة والتعليم والإسكان والتغذية والأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي. كما ناقش المنتدى بناء القدرات والتعاون الإقليمي باعتبارهما فرصتين لوضع آليات للدعم المتبادل، بهدف تحديد نهج مشتركة وتعزيز الاستجابة لتغير المناخ وبناء مجتمعات قادرة على الصمود، بما في ذلك في المناطق الساحلية والجُزر المنخفضة.

٤ - ولاحظ المنتدى الحاجة إلى إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود ووضع نظم للإنذار المبكر، بما في ذلك فيما يتعلق بالتثقيف والتأهب للكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية، وإلى وقاية وصلات النقل من آثار المناخ. ولاحظ المنتدى التقدم المحرز في المنطقة في دمج السياسات المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك من خلال اعتماد سياسات تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، ووضع إجراءات على الصعيد المحلي. وشدد أحد الممثلين على ضرورة تقييم أثر تغير المناخ على كل قطاع من قطاعات الاقتصاد.

٥ - وجرى التأكيد على الجهود التي تبذلها الحكومات لمواءمة السياسات مع خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الأطر ذات الصلة، مثل إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وللتعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى مثل اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية والجهود المشتركة المبذولة في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولاحظ عدة ممثلين الحاجة إلى إنشاء نظم للرصد وتحسين التنسيق بين الوزارات من أجل إدماج استجابات السياسات بصورة فعالة لزيادة القدرة على الصمود، بسبل تشمل تحديد المؤشرات الأوثق صلة بالظروف الوطنية في إطار أهداف التنمية المستدامة. وسُلط الضوء على اعتماد نُهج مبتكرة واستخدام التكنولوجيات الجديدة باعتبارها أدوات لدعم نجاح الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود. وسلَّط أحد المراقبين الدائمين الضوء على ضرورة أن تقوم الحكومات بتيسيرِ المشاركة الواسعة في جهود بناء القدرة على الصمود، على نحو تراعَى فيه منظورات أصحاب المصلحة وتحليلهم للمخاطر، وتوسيعِ نطاق الأدلة الكمية بشأن فوائد المشاركة، وتحديدِ أبعاد المشاركة الفعالة، ووضعِ طرق اتصال مبتكرة لإشراك أصحاب المصلحة.

٦ - وأكد ممثلون من منظمات دولية على أن التركيز على بناء القدرة على الصمود أمرٌ ضروري لتحقيق أهداف متعددة من أهداف التنمية المستدامة. وذكروا أن المخاطر المرتبطة بالتوجهات الكاسحة من قبيل تغير المناخ والتنمية الصناعية وتزايد أوجه التفاوت يمكن أن تهدد التقدم الذي تحرزه المنطقة صوب تحقيق الأهداف. ولوحظت الحاجة إلى إيلاء الاهتمام للمساواة بين الجنسين وإلى تمكين أصحاب المصلحة المتعددين، بمن فيهم النساء والفئات السكانية الفقيرة. وجرت مناقشة التخطيط لمواجهة الكوارث قبل وقوعها، والبرامج الأوسع نطاقاً للحد من مخاطر الكوارث، والاستجابات المبتكرة والمتكاملة والمنسقة باعتبارها احتياجات إقليمية.

٧ - وشدد ممثلون من المجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على ضرورة تعزيز البنى التحتية الاجتماعية، بما في ذلك أدوار ريادة المشاريع الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية لتكون بمثابة منصات مبتكرة وتحويلية للتصدي للفقر وبناء القدرة على الصمود. كما شددوا على الحاجة إلى إيلاء الاهتمام للفئات المعنية من الشرائح الشعبية والمهمشة وإلى التركيز على حقوق الإنسان وأولويات المجتمعات المحلية الفقيرة، بما في ذلك الفئات السكانية التي تعيش في أحياء حضرية فقيرة ومناطق غير صالحة للعيش.

ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٧ وتعزيز وسائل التنفيذ

٨ - استعرض المنتدى التقدم المحرز في المنطقة صوب تنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٧، ولا سيما فيما يتعلق ببناء الشراكات العالمية وبين أصحاب المصلحة المتعددين، والتكنولوجيا والابتكار، والبيانات والإحصاءات. وسلط أعضاء فريق النقاش والممثلون الضوء على المنظورات بشأن المؤشرات وثغرات البيانات ووسائل التنفيذ من حيث مدى تواؤمها مع السياقات الوطنية. وناقش مقدمو العروض وأعضاء فريق النقاش المجالات ذات الأولوية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود — مثل التكنولوجيا والابتكار، والتمويل والتجارة، والطاقة المتجددة، والاتصال وتكنولوجيا الاتصالات، والأمن الغذائي، والعمالة المنتجة، والحماية الاجتماعية، وتغير المناخ، والصرف الصحي وإدارة موارد المياه، والبيانات والإحصاءات — وأفادوا عن التقدم المحرز في بلدانهم.

٩ - وأفاد الممثلون عن جهود التنمية الدولية، مشيرين إلى تواؤمها مع مبادئ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، ودعوا أيضاً إلى تعزيز الآليات لرصد فعالية المعونة وإلى تحسين المساءلة والشفافية في مجال التعاون الإنمائي. ودعا أحد الممثلين إلى زيادة الإرادة السياسية للتعاون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب، بينما دعا آخر إلى استمرار المنتدى في دعم الدول الأعضاء عن طريق النظر في المسارات المفضية إلى بناء القدرة على الصمود. ولاحظ عدة ممثلين أهمية الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والشراكات المتعددة المستويات، بما في ذلك مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات التجارية، وقدموا أمثلةً ملموسة على تلك الشراكات. وسلَّط بعض الممثلين الضوء على المساواة بين الجنسين باعتبارها أداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعوا إلى تعزيز مشاركة الفئات المهمشة لضمان سماع صوتها. وأفاد الممثلون عن زيادة تعبئة الموارد المالية المحلية ودعوا إلى زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي والتبرعات.

١٠ - وأفاد عددٌ ممثلين عن التقدم المحرز في مجال البيانات والإحصاءات المربوطة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك وضع مؤشرات محلية ومؤشرات تخص كل بلد على حدة. ولاحظ المنتدى الحاجة إلى التصدي للتحديات في مجال البيانات والإحصاءات، ولا سيما مواصلة تطوير المنهجيات وتعزيز توليد البيانات وتصنيفها. ودعا عدة ممثلين المؤسسات الإحصائية الدولية والإقليمية إلى اتخاذ إجراءات محددة وتزويد البلدان بتوجيهات واضحة بشأن المنهجية والمعايير المتعلقة بجمع الإحصاءات والبيانات وتجهيزها ونشرها وشجعوا على توفير الدعم التقني والمالي للحد من ثغرات البيانات والارتقاء بجودة البيانات.

١١ - وأشار المنتدى إلى جدوى البيانات الإدارية، ولا سيما لأغراض التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. ولاحظ أحد الممثلين وضع نظام فعال للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية يتيح قدرا أكبر من الدقة في تشخيص المسائل الاجتماعية بغية وضع سياسات أكثر كفاية وتنسيق التدابير بشكل أفضل. وقال إن بناء القدرات الإحصائية لبلدان المنطقة وتعزيزها أمران مهمان لعملية صنع القرار القائم على الأدلة وللمساءلة. وتعد البلدان حالياً إحصاءات عالية الجودة وفي أوانها باستخدام مصادر البيانات والتكنولوجيات الجديدة.

١٢ - ونبهت المجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة على ضرورة أن تكون الشراكات المقامة مع المؤسسات التجارية مفيدة للعاملين ودعت إلى إقامة حوار اجتماعي لضمان توفير العمل اللائق.

ثالثا - تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٥ على الصعيد الإقليمي

١٣ - أجرى المنتدى استعراضا متعمقا لخمسة من أهداف التنمية المستدامة الستة ستشكل مجال تركيز المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في ٢٠١٨، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٩٩/٧٠ بشأن متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي.

١٤ - وفي إطار البند ٢ من جدول الأعمال، عُقدت خمس موائد مستديرة متوازية بشأن متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٥. وأبلغ مقررو الموائد المستديرة المنتدى بتوصياتهم، على النحو المبين أدناه.

١٥ - قدمت المائدة المستديرة المعنية بالهدف ٦ (المياه النظيفة والصرف الصحي) عدة توصيات بشأن هذا الهدف في آسيا والمحيط الهادئ[٣].

١٦ - أحرزت آسيا والمحيط الهادئ بعض التقدم صوب تحقيق الهدف ٦. بيد أنه يتعين على المنطقة تعجيل وتيرة جهودها في جميع القطاعات لضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها بصورة مستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ويمكن دعم عملية تعجيل الجهود بتشجيع اتساق السياسات والتنسيق بين القطاعات داخل البلدان وفيما بينها عن طريق تعزيز أوجه التآزر والتقليل إلى أدنى حد ممكن من المفاضلات بين القطاعات وأهداف التنمية المستدامة. ويتعين إيلاء المزيد من الاهتمام لإدارة موارد المياه، داخل البلدان وعبرها، وتقتضي هذه الإدارة تنفيذ السياسات والقوانين القائمة في قطاع المياه، المدعومة بخطط الرصد والمساءلة. وينبغي تكثيف الجهود لكفالة العدل والإنصاف في إتاحة المياه والصرف الصحي للجميع، مع التركيز بشكل خاص على النساء والأطفال والفقراء.

١٧ - ونظرا لأن المنطقة تواجه مسائل خطيرة تتعلق بالندرة، إذ يبلغ فيها نصيب الفرد من المياه المتاحة أدنى المستويات على مستوى العالم، فإنه يتعين عليها تحسين وتنشيط إدارة المياه المعاد تدويرها وغيرها من مصادر المياه، مثل مياه الأمطار، باعتبارها موارد قيمة. ويتعين على الحكومات تصميم حوافز ونظم أفضل لضمان الامتثال فيما يتعلق بإدارة المياه ومرافق الصرف الصحي وتعزيز السياسات من أجل القضاء تماما على تلوث المياه. وينبغي الترويج بصورة نشطة للممارسات السليمة من قبيل زيادة التوعية والعمل على بيان أهمية المياه النظيفة والصرف الصحي فيما يتعلق بحقوق الإنسان والصحة البشرية وعالم العمل. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للابتكارات في مجال المياه والنهوض بالوظائف غير الضارة بالبيئة عبر البلدان، وإن كان من المهم أيضاً تشجيع التكنولوجيات القائمة التي يمكن تطبيقها في قطاعات أو سياقات جديدة. وهذه الأهداف كلها لا تتحقق إلا بالنهوض بالشراكات وكفالة المشاركة الواسعة من جانب أصحاب المصلحة المحليين، بمن فيهم النساء ومجتمعات الشعوب الأصلية والفئات الضعيفة الأخرى.

١٨ - وقدمت المائدة المستديرة المعنية بالهدف ٧ (الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة) عدة توصيات بشأن هذا الهدف في آسيا والمحيط الهادئ[٤].

١٩ - حتى يتسنى إتاحة الطاقة للجميع، سيتعين على جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بذل جهود إضافية وتوسيع نطاق التعاون. ويتعين إنشاء منصات لزيادة الوعي كما يجب توخي الكفاءة في تنسيق أدوار أصحاب المصلحة من أجل تحقيق الاتساق في الإجراءات، وتمكين إقامة حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بهدف تحسين التقدم صوب تحقيق الهدف ٧، وإشراك شركاء التنمية الدوليين حيثما يلزم. ويتعين أن يتصدى صانعو السياسات على وجه السرعة لمسائل جودة إتاحة الطاقة وموثوقيتها وتوافر البيانات الموثوقة لأغراض الرصد. وينبغي وضع أهداف وطنية لوقود الطهي النظيف والتكنولوجيات النظيفة، ويجب تحسين إدماج مسألتي الطهي بوقود

(٣) موجز المائدة المستديرة المعنية بالهدف ٦ متاح على الرابط التالي:
www.unescap.org/sites/default/files/APFSD_Roundtable_SDG_6_Report.pdf.

(٤) موجز المائدة المستديرة المعنية بالهدف ٧ متاح على الرابط التالي:
www.unescap.org/sites/default/files/APFSD_Roundtable_SDG_7_Report_Final.pdf.

نظيف وتطوير مصادر الطاقة المتجددة في أطر سياسات الطاقة، مع مراعاة الفروق الثقافية المحددة بين الدول الأعضاء. وثمة حاجة عاجلة إلى بذل الجهود لتعزيز مصادر الطاقة المتجددة الميسورة التكلفة والتي يمكن الحصول عليها من أجل التصدي لمسألتي الاستدامة البيئية وتلوث الهواء. ويتعين على وجه الاستعجال اتخاذ تدابير لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الخدمات الاجتماعية والعامة، كالخدمات المقدمة في قطاعات النقل والصناعة والبناء، ودعم تلك التدابير بالكامل من خلال الإعانات المقدمة من الحكومات الوطنية. ولتيسير التوسع في الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، يتعين على الدول الأعضاء التصدي للحواجز السياساتية القائمة مثل مراكز المرافق الاحتكارية وعدم تنظيم أسعار الطاقة.

٢٠ - ويتعين أن تقوم الدول الأعضاء، بدعم من اللجنة والمؤسسات الإقليمية ذات الصلة، بوضع آلية حكومية دولية لتعزيز التجارة المنصفة في الطاقة الكهربائية عبر الحدود والاتصال باعتبار ذلك لبنة من لبنات البناء صوب تحقيق التنمية المستدامة. ويتعين تعزيز جهود التعاون الدولي في مجال الطاقة فيما بين الدول الأعضاء، لنشر تكنولوجيات مبتكرة تكون متاحة للجمهور، مع توفير الضمانات الوقائية. ويلزم الانتقال بالإصلاح في قطاع الطاقة من نظم الطاقة المتكاملة رأسيا إلى نهج متكاملة بشمول أكبر تشجع الإنتاج المحلي للطاقة ووضع أنظمة حكومية في مجالي توزيع الطاقة ونقلها مما يزيد من القدرة على تحمل تكاليفها وعلى مجابهة انقطاعات التيار الكهربائي. وينبغي زيادة شفافية عمليات صنع السياسات والحوكمة من خلال آليات مناسبة للتحكم والرصد ومن خلال تعزيز المشاركة العامة. ويتعين أن تلبي سياسات الطاقة احتياجات المجتمعات المحلية وتحفز مشاريع الطاقة المستدامة. وتتسم المشاريع الصغيرة للطاقة المتجددة بكفاءة استخدام الموارد والاستدامة البيئية والقدرة على تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير الوظائف ولذا يتعين تعزيزها في جميع أنحاء المنطقة. وتقتضي الصلات الوثيقة بين المياه والغذاء والطاقة وضع نهج متكامل على نحو مناسب لضمان الأمن المائي والغذائي واستدامة الزراعة وإنتاج الطاقة.

٢١ - وأبرزت المائدة المستديرة المعنية بهدف التنمية المستدامة ١١ (المدن والمجتمعات المحلية المستدامة) عدة توصيات لإحراز المزيد من التقدم في تحقيق هذا الهدف في آسيا والمحيط الهادئ[٥].

٢٢ - يتعين على بلدان آسيا والمحيط الهادئ أن تعجل وتيرة التقدم صوب تحقيق هدف التنمية المستدامة ١١ عن طريق تمكين الحكومات المحلية وجماعات المجتمع المحلي من تحقيق نتائج ضمن هذا الهدف بطريقة متكاملة عبر جميع أهداف التنمية المستدامة وخطط الاستدامة العالمية. ومع أن التقديرات أشارت إلى أن السلطات والجهات الفاعلة المحلية يتعين أن تنفذ ما نسبته ٦٥ في المائة من مجموع الغايات المندرجة تحت هذا الهدف، فإن هذه النسبة لا تتوافق مع سلطة صنع القرار اللازمة لتوجيه الجهود المحلية لتنفيذ الهدف ١١ وجميع الغايات الحضرية ذات الصلة.

٢٣ - وتشمل التوصيات المقدمة بشأن الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة تمكينية واتساق السياسات عبر مختلف مجالات الحكومة من أجل إحراز تقدمٍ أكبر في تنفيذ هدف التنمية المستدامة ١١ ما يلي: (أ) ضرورة تعزيز الشراكات التي تقيمها الحكومات الوطنية مع الحكومات المحلية والإقليمية والمجتمعات المحلية لتفعيل الهدف ١١ وضرورة تطبيق المزيد من اللامركزية على المهام بنقل مسؤولياتها إلى السلطات المحلية لدعم جهودها في تنفيذ الهدف ١١ على أرض الواضع مع التركيز بشكل محدد على تعميق

(٥) موجز المائدة المستديرة المعنية بالهدف ١١ متاح على الرابط التالي:

www.unescap.org/sites/default/files/APFSD_Roundtable_SDG_11_Report.pdf.

عمليات التفويض المالي للتصدي لمسألة الولايات غير الممولة التي تعيق إحراز التقدم في تنفيذ الهدف؛ (ب) ضرورة تعزيز التنفيذ الشامل للهدف ١١، وعلى وجه التحديد أبعاده الاجتماعية، من خلال التوجيه الأدق للالتزامات بتمكين السلطات المحلية، ولا سيما رابطات فقراء المناطق الحضرية، لما تقوم به من دور حيوي في تحسين الأحياء العشوائية وعدم ترك أحد خلف الركب في المدن؛ (ج) ضرورة توثيق الأمثلة المحلية المبتكرة للتنفيذ الفعال للهدف ١١ من جانب الحكومات المحلية وطائفة متنوعة من المجتمعات المحلية الحضرية وتوسيع نطاق هذه الأمثلة من أجل تعجيل وتيرة التقدم في البلدان التي تحشد فعالية المناهج فيما بين بلدان الجنوب من أجل التعلم ومواصلة تكرار التجارب الناجحة؛ (د) ضرورة اشتمال قائمة الأولويات مستقبلا على التنسيق والتعاون وبناء القدرات للجهات دون الوطنية القائمة على جمع البيانات بالشراكة مع السلطات الإحصائية الوطنية، وذلك بالنظر إلى أن كثيرا من المؤشرات المندرجة تحت الهدف ١١ تتطلب جمع بيانات مكانية من الجهات الفاعلة دون الوطنية لقياس التقدم المحرز وإبلاغه على نحو فعال.

٢٤ - وأبرزت المائدة المستديرة المعنية بهدف التنمية المستدامة ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) عدة توصيات لإحراز المزيد من التقدم في تحقيق هذا الهدف في آسيا والمحيط الهادئ[٦].

٢٥ - ينبغي إدماج سياسات الاستهلاك والإنتاج المسؤولين في برامج عمل اقتصادية وخطط قطاعية أساسية تتضمن آليات مركزية ومنسقة للسياسات والمبادرات، تحدد بوضوح أدوار جميع أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم. وينبغي تعزيز شبكات أصحاب المصلحة المتعددين عن طريق إشراك المنظمات العلمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي تشجيع مبادرات الاقتصاد الدائري، بإعطاء الأولية للمشتريات العامة المستدامة. وينبغي أن ينظر إلى الاستهلاك والإنتاج المسؤولين باعتبارهما عنصرا تمكينياً لأهداف التنمية المستدامة الأخرى.

٢٦ - وشُجعت الحكومات على الانتقال صوب نهج متكامل وشامل للاقتصاد الدائري عن طريق ما يلي: (أ) تحديد أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة على مستوى الغايات وتطبيق تحليل التكاليف والمنافع لتحديد أوجه التآزر والمفاضلات؛ (ب) تعزيز القدرة الإحصائية عن طريق الاستثمار في الأطر وقواعد البيانات التي تدمج الحسابات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لأغراض صنع السياسات القائم على الأدلة؛ (ج) إقامة حوارات بين الوزارات وإنشاء عمليات تشاورية وشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتوفير معلومات يستنار بها في وضع سياسات شاملة ومؤثرة وفي تنسيق التنفيذ المشترك للاقتصاد الدائري.

٢٧ - وأبرزت المائدة المستديرة المعنية بهدف التنمية المستدامة ١٥ (الحياة في البر) عدة توصيات لإحراز المزيد من التقدم في تحقيق هذا الهدف في آسيا والمحيط الهادئ[٧].

٢٨ - ينبغي استخدام نظم البيانات المتكاملة التي تدعم الإدارة القائمة على النظم البيئية، بإدماج معلومات من مصادر متنوعة، بما في ذلك معارف المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والمعارف التقليدية؛

(٦) موجز المائدة المستديرة المعنية بالهدف ١٢ متاح على الرابط التالي:
www.unescap.org/sites/default/files/APFSD_Roundtable_SDG_12_Report.pdf.

(٧) موجز المائدة المستديرة المعنية بالهدف ١٥ متاح على الرابط التالي:
www.unescap.org/sites/default/files/APFSD_Roundtable_SDG_15_Report.pdf.

وينبغي تشجيع التعاون في جميع القطاعات وبين جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما مع المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية؛ وينبغي تشجيع العمل على وضع نهج لتعزيز الحوكمة وسن قوانين فعالة لتشجيع المشاركة من أجل توضيح الترتيبات المتعلقة بحيازة الأراضي، وإنفاذ حقوق الشعوب الأصلية والمدافعين عن البيئة، ودعم نهج الإدارة القائمة على النظم البيئية وتقييمات الأثر الاجتماعي، والاعتراف بالحقوق الجوهرية للطبيعة؛ وينبغي تشجيع تنويع مصادر التمويل وربطه بالتحسينات في نُهج الحوكمة والإدارة؛ وينبغي تحييد أثر تدهور الأراضي؛ وينبغي تعزيز التعاون الإقليمي، بسبل تشمل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة الوزاري لبلدان آسيا والمحيط الهادئ المعني بالبيئة المعقود في عام ٢٠١٧.

٢٩ - ونظرا للأهمية الحيوية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية لبقاء الإنسان ورفاهه، من الضروري تعميم حفظ التنوع البيولوجي على وجه السرعة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك من جانب وزارات المالية والزراعة والبنية التحتية والتخطيط والسياحة والتعليم وغيرها. ويمكن تحقيق ذلك بالعمل في شراكات واعتماد نَهج متكامل وقائم على الأدلة إزاء التنمية المستدامة والتخطيط والتنفيذ، تراعى فيه الصلات وأوجه التآزر والمفاضلات بين هدف التنمية المستدامة ١٥ وغيره من الأهداف، كالهدف ١ (القضاء على الفقر)، والهدف ٢ (القضاء على الجوع)، والهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف ٥ (المساواة بين الجنسين)، والهدف ٦ (المياه النظيفة والصرف الصحي)، والهدف ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، والهدف ١٣ (العمل المتعلق بالمناخ).

رابعا - تقييم أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة

٣٠ - أكد أعضاء فريق النقاش على أهمية حفظ النظم البيئية الطبيعية والخدمات المتصلة بها كأساس لتحقيق التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود. وذكروا أن أوجه التفاوت والضرر الواقع على النظم البيئية وإنتاج النفايات أمور غير مسبوقة. وتشكل الإجراءات المتخذة في مجال الإدارة المستدامة للغابات وسيلة لبلوغ جملة أهداف منها القضاء على الجوع والقضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز الصحة الجيدة والرفاه والطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة، مع اضطلاع الشباب بدور تحفيزي. وأوصي بثلاثة إجراءات تركز على الشروع في إجراءات مستنيرة على مستوى الفرد من خلال المشاركة والتعاون. كما جرت مناقشة أوجه الترابط من زاوية المدن الحساسة للمياه ومن منظور القطاع الخاص. وتتصل أوجه الترابط بسياقات محددة، ويتعين إيلاء الاهتمام للقدرة الاجتماعية على الصمود وصلابة البنى التحتية. ويوفر التصميم الحضري المستدام منصة إدماج قوية للتصدي لمسائل متعددة، بما في ذلك من خلال الحلول القائمة على الطبيعة.

٣١ - وأُبرزت أوجه الترابط والتآزر والمفاضلات بين أهداف التنمية المستدامة. وبينت بعض الدول الأعضاء المبادرات التي اضطلعت بها لدعم نهج التنفيذ المرشدة والمتكاملة، بما في ذلك وضع خريطة طريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومواءمة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع الأهداف، وإدخال تعديلات دستورية لتعزيز شمول الأهداف وتعميمها في عمليات الميزانية. وقُدم وصف أيضاً للإجراءات المقررة على مستويي الاستراتيجيات والسياسات فيما يتعلق بمجموعة الأهداف، بما في ذلك تلك التي تمثل نهجا متكاملة لمعالجة مسائل إتاحة الخدمات الأساسية والتوسع الحضري السريع وإنشاء مراكز نمو في المستقبل، بما في ذلك التجميل والاستجابة للكوارث وإدارة حركة المرور وخفض النفايات. وتشمل الأولويات الأخرى تعزيز الإدارة المستدامة للغذاء وأنماط الاستهلاك المستدامة، والإدارة المستدامة

للغابات، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وتتجاوز حالياً نسبة الطاقة المولدة في أحد البلدان من المصادرة المتجددة ٦٠ في المائة، بينما تستمر الحكومة في توجيه استثماراتها بالاسترشاد بإطار النمو الأخضر.

٣٢ - وفي أحد البلدان، وضعت ترتيبات مؤسسية لتعزيز النهج المتكاملة، منها إنشاء لجان لتنسيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ولجان مواضيعية معنية بهذه الأهداف. وتواصل تعزيز الجهود الرامية إلى النهوض بالنهج المتكاملة، من خلال مشاركة أصحاب المصلحة في التنفيذ. غير أن التنسيق الأفقي والعمودي، وعدم تيسر الوصول إلى بيانات موثوقة ومصنفة، وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة وتعميمها لا تزال تشكل تحديات.

٣٣ - وأكدت إحدى المنظمات الدولية على دعم الحلول المتكاملة القائمة على الطبيعة مع التركيز على المياه. وذكرت أن هناك عدة مبادرات عابرة للحدود موضوعة وأنه يجري حالياً تعزيز الأساس القانوني لإدارة المسطحات المائية العابرة للحدود. وعرضت المنظمة تقديم دعمها المتواصل للبلدان. وشددت إحدى المنظمات على الحاجة إلى إدماج النقل الجوي بالكامل في جميع أهداف التنمية المستدامة وعلى الإجراءات المتخذة للتخفيف من آثار تغير المناخ على قطاع الطيران. وأدلت المنظمات الزراعية الدولية ببيان مشترك، مع مجموعة من الشعوب الأصلية، أكدت فيه على ضرورة تعزيز أوجه التآزر الإنتاجية بين التنمية الريفية والحضرية لضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وأكد البيان على أن صغار المزارعين عنصر أساسي لجميع النظم الغذائية وأنهم يضطلعون بأدوار هامة في قطاعي الطاقة والمياه. ويجب أن تشكل مصالح وحقوق الشعوب الأصلية والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء الدعامة التي تقوم عليها التحولات نحو الاستدامة بطريقة متكاملة وشاملة اجتماعيا.

٣٤ - وسلطت المجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة الضوء على ضرورة اعتماد نهج متكامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالنظر إلى الصلات الوثيقة بين الفقر والأمن الغذائي والطاقة والصحة والمدن المستدامة وتغير المناخ وغير ذلك من الصلات. وشددت على عدم قابلية تجزئة حقوق الإنسان والمشاركة الفعالة للأشخاص باعتبارهما أساسين للتعاون بين القطاعات وأصحاب المصلحة ومستويات الحكومة. وحثت على وضع الخرائط والخطط لتحقيق الاتساق المؤسسي ومشاركة المجتمعات المحلية الشعبية والممثلة تمثيلا ناقصا، وكذلك الجماعات المعرضة للمخاطر، في التخطيط والتنفيذ. ووصفت العوامل الهيكلية التي تؤدي إلى انعدام المساواة، وما يترتب على ذلك من تفاوت في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية العمومية العالية الجودة، ومخاطر الاتجار، وعدم الإنصاف في إمكانية اللجوء إلى القضاء. ودعت إلى وضع استراتيجيات لتعزيز السيطرة على الموارد الطبيعية، ولا سيما من جانب النساء باعتبارهن حافظات الموارد الطبيعية، إلى جانب زيادة الاستثمار في تقديم المنافع العامة باعتبارها حقوقا أساسية من حقوق الإنسان.

خامسا - المنظورات الوطنية والتقدم المحرز من منظور الاستعراضات الوطنية الطوعية

٣٥ - ناقش المشاركون في الدورة التحديات ونتائج التعلم الرئيسية على نحو ما بينته نتائج البلدان المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وسلطت الدول الأعضاء الضوء على أهمية ما يلي: (أ) تولي الحكومة زمام الأمور/القيادة السياسية؛ (ب) إشراك أصحاب المصلحة والتشاور معهم؛ (ج) التنسيق، داخل الحكومة ومع أصحاب المصلحة

وشركاء التنمية؛ (د) التكامل مع الخطط الوطنية؛ (هـ) ضمان توافر بيانات عالية الجودة ومصنفة لرصد أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها.

٣٦ - وذكر المشاركون في الدورة أن القيادة السياسية والتنسيق الجيد داخل الحكومة مهمان لضمان تولي الحكومة زمام الأمور. ولضمان تولي الحكومة زمام الأمور والتنسيق، أصدر أحد البلدان مرسوما رئاسيا كان بمثابة مبدأ توجيهي للتنسيق في حين أنشأت بلدان أخرى لجانا أو مجالس تنسيقية على أعلى المستويات، يتبع بعضها رئيسَ الحكومة مباشرة. واعتبر أن مشاركة المواطنين وملكيتهم للمسؤولية وإضفاء الطابع المحلي أمور أساسية في وضع السياسات وخطط العمل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. كما جرى التأكيد على أهمية الشفافية والمساءلة لبناء مجتمعات يسودها السلام وشاملة للجميع.

٣٧ - وأكد المنتدى أهمية المشاورات الكاملة والشاملة التي تضم طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، ومراكز الفكر، والمؤسسات التجارية، والحكومات المحلية، والمؤسسات الخيرية، ووسائل الإعلام. وشدد المنتدى أيضاً على أهمية إدماج أهداف التنمية المستدامة في أدوات وعمليات التخطيط الوطني، بما في ذلك لأغراض الرصد والمتابعة. وقد أدمجت عدة بلدان بالفعل أهداف التنمية المستدامة في أدوات التخطيط الوطني القائمة.

٣٨ - وسلط المنتدى الضوء على أهمية وجود بيانات دقيقة ومصنفة وفي حينها، مشيرا إلى أن البيانات تمثل تحديا حتى للبلدان المتقدمة النمو. وأفاد أحد الممثلين عن وضع أداة إلكترونية لرصد أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن هذا النظام أن يوزع المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز وأن يساعد أيضاً على كفالة مساءلة الوكالات الحكومية وشفافيتها. وأخيرا، سلط المنتدى الضوء على التمويل باعتباره أحد التحديات، وبخاصة لأقل البلدان نموا.

٣٩ - وشددت المجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على أهمية الشمول والمشاركة المجدية لمنظمات المجتمع المدني، ولا سيما تلك التي تمثل الفئات المهمشة، بما في ذلك في وضع مؤشرات تعكس تطلعات أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تكون الاستعراضات الوطنية الطوعية بمثابة آلية مساءلة لمحاسبة الحكومات وتحميلها المسؤولية أمام شعوبها.

سادسا - التقدم المحرز في خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٤٠ - استعرض المنتدى التقدم المحرز في خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ، التي اعتمدتها الدورة الرابعة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة في عام ٢٠١٧ وأقرتها الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في الدورة الثالثة والسبعين للجنة. وتضمنت الدورة عرضا بالفيديو أعدته الأمانة لتوضيح صورة التعاون مع الدول الأعضاء والشركاء في تنفيذ مجالات العمل ذات الأولوية التي تنص عليها خريطة الطريق، أعقبه عرض موجز للإجراءات المتخذة لتنفيذها في العام الماضي. وأدلت البلدان والجهات صاحبة المصلحة ببيانات سلطت فيها الضوء على العمل الجاري في جميع القطاعات، وأعربت عن تقديرها للدعم المقدم من الشركاء الإقليميين مثل اللجنة، ولفتت الانتباه إلى الثغرات المتبقية، مثل القدرة الإحصائية.

٤١ - وسلطت الدول الأعضاء الضوء على جهودها في مجال المتابعة ومساهماتها في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ. وذكر أن المشاركة الفعالة للمجتمع المدني والشباب والنساء والفئات الضعيفة والمؤسسات التجارية وغيرها ضرورية ويتعين تعزيزها من خلال برامج بناء القدرات التي تقيم شراكات نشطة مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة. واعتبر أيضاً أن جمع بيانات مصنفة كافية وموثوقة أمرٌ حيوي في الجهود الرامية إلى عدم ترك أحد خلف الركب في تنفيذ المنطقة لأهداف التنمية المستدامة.

٤٢ - ولاحظ ممثلون عن بلد واحد أن التكيف مع الآثار يولى نفس القدر من الأهمية التي تولى للتخفيف من حدة هذه الآثار، وذلك من خلال خطط التكيف الوطنية والإجراءات التخفيفية الملائمة وطنيا، وأكدوا على أن أثر الأعاصير المتواترة اقتضى وضع نهج برنامجي متعدد القطاعات منسق بشكل جيد للتخفيف من آثار الفيضانات لضمان قدرة المجتمعات المحلية الأشد تضررا على الصمود. وذكروا أن القيام باستثمارات كبيرة في بناء القدرات في مجال جمع المعلومات وتحليلها، ولا سيما في البلدان النامية، أمر أساسي للوفاء بالالتزام المتعلق بتصنيف البيانات ولإجراء التعديلات اللازمة في السياسات لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

٤٣ - وشددت المجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على ضرورة زيادة تعبئة الموارد المحلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في أقل البلدان نموا. وحثت الدولَ الأعضاء على تنشيط المناقشات المتعلقة بإنشاء هيئة ضريبية إقليمية لمعالجة مسائل الاستخدام الضار للحوافز الضريبية والتدفقات المالية غير المشروعة ولتقصي آليات التعاون الإقليمي من أجل استعادة الأصول والإيرادات المفقودة المحتملة. وأشارت المجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى أن خريطة الطريق وثيقة حية يمكن تعديلها، ولا سيما فيما يتعلق بوسائل التنفيذ، التي تقصر عن إدراج مختلف القضايا المجتمعية، من قبيل إزالة الحواجز الهيكلية وتعزيز حقوق الإنسان. وهناك حاجة أيضاً إلى ضمان توافر الاستثمارات بشكل كاف لدعم الشباب في المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ودعت المنظمات غير الحكومية أيضاً إلى توسيع نطاق الجهود المتعلقة بجمع البيانات المجتمعية من أجل أهداف التنمية المستدامة كما دعت إلى إعداد تقييمات آثار اتفاقات التجارة والاستثمار على التوافق، واستهداف التدفقات المالية غير المشروعة، وإعداد اتفاقية لمعالجة مسألة إدماج الشركات.

سابعا - الشراكات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٤٤ - ناقش المشاركون في الدورة سبل تسخير الشراكات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، المتعلق بتعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويسرت الدورة المناقشة بين فريق نقاش من أصحاب المصلحة المتعددين والدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لتسليط الضوء على الطرق المتنوعة للشراكات وقصص النجاح والتحديات والمعايير الرئيسية التي تقوم عليها الشراكات الناجحة التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٤٥ - ولاحظ أعضاء فريق النقاش أن الشراكات الطويلة الأجل التي تقام بين أصحاب مصلحة متعددين وبين قطاعات متعددة على أساس عمليات تشاركية وشاملة لها أهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذكروا أن هناك حاجة إلى توليد البيانات لرصد أداء الشراكات، وأنه ينبغي أن تُدمَج

في هذه الشراكات آلياتٌ كافية للرصد والمساءلة لتحسين شفافيتها. وأكدوا أن تحقيق الموارد والقدرات المحددة التي يمكن أن يأتي بها كل صاحب مصلحة له أهمية بالغة للشراكات التحويلية. ويتعين أن تكون تنمية القدرات المحلية في جميع السياقات مبدأ توجيهيا لجميع الشراكات. وحث أعضاء فريق النقاش أصحاب المصلحة على تسخير طاقة المتطوعين ومجموعات الشباب والأوساط العلمية في تعزيز الشراكات. وأكد بعض أعضاء فريق النقاش على ضرورة الحرص على ألا تقع خطط الشراكات في قبضة فرادى الجماعات ذات المصالح المكتسبة كما أكدوا على ضرورة كفالة حماية حقوق الإنسان والعدالة الإنمائية في جميع الشراكات.

٤٦ - وأكد المنتدى على أهمية بناء شراكات قوية داخل الدول الأعضاء وفيما بينها ومع أصحاب المصلحة الآخرين من أجل النجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، أعرب المنتدى عن تقديره لجهود اللجنة الرامية إلى بناء الشراكات في المنطقة. وسُلط الضوء أيضاً على ضرورة تعزيز الشراكات، مع قيام الصناعات بإطلاق العنان لريادة الأعمال وقيام المجتمع المدني بنشر التوعية بأهداف التنمية المستدامة. وتناول المنتدى نجاح المنطقة في إقامة شراكات إقليمية ودون إقليمية في ميادين التجارة والاستثمار والاتصال ودعا إلى حماية النظام التجاري المتعدد الأطراف. ودعا المنتدى إلى توسيع الشراكات على الصعيد الإقليمي في مجالات من قبيل تغير المناخ، والأمن الغذائي، وأطر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والطاقة، والبنية التحتية، وتنقل العمالة، والتكنولوجيا، وتقاسم المعارف، والإدماج المالي، والتعاون الاقتصادي الكلي، بسبل تشمل التعزيز المتبادل للشراكات مع المجتمعات المحلية في جميع بلدان المنطقة.

٤٧ - وأكدت عدة منظمات على أهمية الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في التصدي للتحديات الكثيرة الماثلة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وفي تقييم غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة وكفالة إدماج الفئات السكانية الضعيفة والجماعات المحلية.

٤٨ - وشددت المجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على أهمية إدماج الالتزامات بحقوق الإنسان في الشراكات لكفالة المشاركة الكاملة لأصحاب الحقوق، وإدماج قضايا من قبيل الوصول الميسر من البداية. وأكدت على ضرورة احترام الشراكات للعاملين وحقوق النقابات العمالية، وتعزيز العمل اللائق، ودعم نظم المعارف التقليدية من أجل أهداف التنمية المستدامة. كما أكدت على ضرورة أن تقام الشراكات بين القطاعين العام والخاص على أساس معايير حقوق الإنسان وأن ترتفع فيها مستويات الشفافية والمساءلة وحماية المبلغين عن المخالفات واحترام ثقافات الشعوب الأصلية. وأوضحت أن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، على النحو الذي تنص عليه اتفاقات الاستثمار الدولية، تنطوي على خطر تضييق الحيز المتاح لكفالة تلك الحقوق.